رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

شِرْك أم شراكة؟

ظهر مفهوم الشراكة الاستراتيجية بين الدول في بدايات القرن الحادي والعشرين، في محاولة لتعزيز العلاقات الدولية الثنائية على المستويات والحقول كافة، وتقريب المسافات والتعاون بينها، بدءا من السياسة والاقتصاد والتنمية، مرورا بالمناخ والبيئة والمجتمع والصحة والتربية والعلوم، وصولا الى عقد اتفاقيات في قضايا امنية وعسكرية، وتبادل الخبرات المختلفة، وتطوير النمو، وضمان حقوق الانسان وخير البشرية، وكل ما يصب في اطار المصلحة المشتركة. هذا في اختصار المبدأ العام الذي انطلقت منه المفاهيم التي اسست لشراكات دولية، وما انبثق منها من بروتوكولات تنسيق وتعاون طاولت مستويات ادنى بين مؤسسات خاصة وعامة واممية داخلية وخارجية وعلى مساحة العالم.

تربط لبنان بالاتحاد الاوروبي علاقات سياسية منذ اكثر من 40 عاما. ويعود تاريخ ابرام اول اتفاقية ديبلوماسية بين لبنان ومفوضية الجماعات الاوروبية الى 12 تموز 1979، وفي التاريخ نفسه شُكّلَت اول بعثة اوروبية في لبنان، وكانت تعرف انذاك باسم بعثة الجماعات الاوروبية.

في الوقت الحاضر ترعى العلاقات الثنائية بين الطرفين اتفاقية شراكة سارية المفعول منذ نيسان 2006، وهي تجمع وتُشرك المديريات العامة المختصّة التابعة للمفوضية الاوروبية من جهة والوزارات اللبنانية من جهة اخرى، كلا بحسب اختصاصها. وفي مجالات اربعة هي:

1) مجال سياسي يتعلق بحقوق الانسان والحكم الرشيد.
2) مجال حقوقي واجتماعي يتعلق بالعدالة والتعليم والامن.
3) مجال اقتصادي يتعلق بالتجارة وخلق فرص العمل.
4) مجال يتعلق بالتنقل وهو يحاكي مسألة الهجرة.

سبب طرح هذا الموضوع يعود الى الازمة السياسية التي نشأت، لكنها لم تدم طويلا، في اعقاب زيارة رئيسة مفوضية الاتحاد الاوروبي اورسولا فون دير لاين الى لبنان الشهر الماضي، التي ادلت بتصريح قالت فيه ان الاتحاد الاوروبي قدّم للبنان هبة بقيمة مليار يورو لمدة اربع سنوات، اعتبرها البعض مثابة "رشوة" للدولة كي تتغاضى عن ابقاء السوريين في لبنان، بعد ان صدرت تقارير اعلامية ذكرت ان فون دير لاين ابرمت "اتفاق هجرة" مع رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي لم يكشف النقاب عنه بعد "يقدم بموجبه الاتحاد دعما ماليا اضافيا للاجهزة الامنية اللبنانية لمنع الاشخاص، بمن فيهم اللاجئون السوريون والافراد اللبنانيون وغيرهم من الاشخاص الذين يعيشون في لبنان، من محاولة الوصول الى الدول الاوروبية، وسيوسع الاتفاق ايضا نطاق برامج مساعدة العودة الى ما يسمى بـ "المناطق الامنة" داخل سوريا لتحفيز عودة اللاجئين". كما كان من المفترض ان تتم مناقشة هذه الهبة في جلسة مجلس النواب اللبناني في الخامس عشر من الشهر الماضي التي دعا اليها رئيس مجلس النواب، ولكن بدلا من ذلك اصدر المجلس رزمة توصيات موجهة الى الحكومة تتناول اجراءات تتعلق بالملف السوري في لبنان.

وبحسب المجلس الاوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR) تستند الصفقة او اتفاق الهجرة الى النموذج المنصوص عليه في الاتفاقيتين الاخيرتين مع تونس ومصر، حيث تقوم هذه الدول بوقف وصول المهاجرين غير الشرعيين الى اوروبا في مقابل الدعم المالي وتعزيز التعاون في ادارة الحدود.

من الواضح ان الاتحاد الاوروبي يقوم بتنفيذ البند الرابع من اتفاقية الشراكة مع لبنان لتأمين مصلحة دول التكتل في مسألة الهجرة، ولكن ماذا عن مصلحة لبنان الذي يستضيف اكبر عدد من السوريين اللاجئين في العالم بالنسبة الى عدد السكان، وينوء تحت اخطر ازمة كيانية وجودية يتعرض لها بسبب هذا الوجود وانعكاساته الكارثية في كل المجالات؟

مع ذلك لم يتلق سوى 27% من التمويل العالمي لاستجابته اللاجئين السوريين في العام الماضي. واذا لم يبادر الاتحاد الى تصحيح الوضع لجهة مساعدة لبنان لاعادة السوريين الى بلادهم واعادة تصويب الاتفاقية الثنائية، تصبح شراكة الاتحاد الاوروبي معه "شركا"!

إلى العدد المقبل